

تبيد الأحكام المسبقة ضد المرأة عماد معركة المساواة بين الجنسين

الأحكام المسبقة تخلق حواجز خفية بين الرجال والنساء



مطالبة مستمرة بالمساواة

وبينت تام أن الإصلاحات الدستورية والإجراءات التشريعية ضرورية، ولكنها ليست كافية للحصول على التغييرات المجتمعية المطلوبة، أو لتحقيق المساواة الفعلية.

وأضافت أن مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي تبقى محدودة، مبيّنة أن القوانين والتشريعات لم تتصفاها في هذا المجال رغم تطورها.

ووفقاً لمؤشر التنمية الجنسانية تسجل منطقة الدول العربية ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم بعد جنوب آسيا حيث تتخلف النساء عن المشاركة في الدخل والعمل، وتشارك واحدة فقط من كل 5 نساء في القوة العاملة وهي أدنى نسبة على مستوى العالم وقد حققت النساء والفتيات في الدول العربية نسبة أقل في التنمية البشرية بـ 14.4 في المئة من الرجال على مدى السنوات العشرين الماضية كنتيجة مباشرة لعدم المساواة بين الجنسين. ويعيق عدم المساواة بين الجنسين المنطقة من تحقيق الـ 17 هدفاً التي رسمتها الأمم المتحدة لخطة عام 2030 والتي أكدت الدول الأعضاء التزامها بها.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال قدرة كل من الرجال والنساء على المشاركة على قدم المساواة في التنمية البشرية في البلدان العربية. وقامت العديد من البلدان العربية بتطوير قوانينها وتشريعاتها من أجل تحسين حياة 200 مليون امرأة وفتاة في المنطقة وذلك بهدف القضاء على عدم المساواة بين الجنسين. مع ذلك تقدمت البلدان العربية بوتيرة أبطأ من المتوسط العالمي على المدى السنوات العشر الماضية، وبالمعدل الحالي يُقدّر أن الفجوة بين الجنسين في المنطقة تستغرق 153 سنة أخرى لتغلق.

28 في المئة من الأشخاص عبر العالم يعتبرون أن يضرب الرجل زوجته أمراً طبيعياً.

وفي تفسيره لمسألة الأحكام المسبقة ضد النساء قال الجولي "إن ذلك إرث عذبة قرون" مشيراً إلى أن المخزون الثقافي للمجتمعات يحيلنا إلى أن السلطة والمكانة الجيدة هما للرجل على حساب المرأة.

وأضاف أنه "على المجتمعات أن تتخلص من هذا الإرث، وأن تحقق المساواة بين الجنسين على أساس الكفاءة".

90
في المئة من سكان العالم من الجنسين، لديهم أحكام مسبقة حيال النساء

بدورها أكدت تام مايا نابا، وزيرة شؤون النساء والأطفال وكبار السن، وهي واحدة من ثلاث نساء في الحكومة الفيدرالية النيبالية، أنه ليس من السهل جعل الناس يفهمون أن النساء مواطنات محترمتات تماماً كالرجال، وأنه يجب معاملتهن على قدم المساواة.

وقالت تام إنه "على المجتمع أن يعمل جاهداً على خلق بيئة سليمة تضمن مشاركتهم". وأضافت أنه على الرغم من القوانين التي تحمي النساء من العنف والتمييز، إلا أن هذه العقلية غالباً ما تكون هي السائدة. ويشمل هذا غض الطرف عن قضايا مثل التحرش الجنسي أو عزلة النساء المتعلقة بالحوض، كما لا تزال جميع أشكال العنف المنزلي والتمييز المرتكز على أساس نوع الجنس قائمة.

تعد المساواة بين الجنسين، إلى جانب كونها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، أمراً ضرورياً لإطلاق إمكانات المجتمع الكاملة. ورغم أن النساء والفتيات يمثلن نصف سكان العالم، وبالتالي نصف إمكاناته، إلا أن الأحكام المسبقة ضد المرأة ما زالت تكبلها رغم ما سجلته من تقدم على مدى قرون، مما خلق حواجز خفية بين الجنسين.

وأشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى استمرار وجود "حواجز خفية" بين الرجال والنساء "رغم تسجيل تقدم على مدى قرون". وقال المسؤول عن البرنامج بيدرو كونسيساو في بيان "تتمر معركة المساواة بين الجنسين اليوم، بالقضاء على الأحكام المسبقة".

وأضافت زميلته أشيم شتاينر "الجهود التي أثبتت فعاليتها للقضاء على الفروقات في مجال الصحة والتعليم، يجب أن تتطور الآن إلى مواجهة مشاكل شائكة أكثر هي الأحكام المسبقة والراسخة لدى الرجال والنساء على حد سواء، والتي تحول دون حصول مساواة فعلية بين الجنسين".

من جهته دعا المختص في علم الاجتماع محمد الجولي إلى ضرورة الاستئصال على تغيير الذهنية وتقبل المرأة في صنع القرار، مشيراً إلى أن هذه المسألة تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بلد إلى آخر.

وقال الجولي لـ "العرب" إنه "من الصعب أن تغير الذهنية بشكل سريع"، مشيراً إلى أن "الهيمية الذكورية لا يشارك فيها الرجال فقط بل تشارك فيها النساء أيضاً".

كما دعا برنامج الأمم المتحدة للحكومات والمؤسسات إلى "اعتماد نهج سياسي جديد لتطوير هذه الأراء والممارسات التمييزية"، فضلاً عن خفض نسبة مخفية واردة في التقرير تفيد بأن

الجزائرية روح ثورة الابتسامه

الاجتماعية خرجن للتظاهر ليستعدن مكانهن الطبيعي في الفضاء العام وقد فعلن. وكان لانضمامهن القوي للثورة ومشاركتهن الواسعة في المسيرات الاسبوعية والتجمعات تأثير ايجابي على الاءه النضالي بترسيخ سلميته المطلقة. ولا نبالغ إن قلنا إن مشاركة النساء بفعالية وكثافة قد خلخل النظام البطريركي المتحجر الذي كرسه النظام الجزائري منذ الاستقلال.

ويبقى راسخا في الأذهان ذلك الشعار الدال المكتوب والمررد في كل المظاهرات وفي كل المدن الجزائرية "إن يتحرر الوطن إن لم تتحرر المرأة". وذلك منذ 8 مارس 2019 الذي صادف الجمعة الثانية من الحراك والذي شهد ذلك الاحتفال المليونى الباهر في الجزائر العاصمة وفي كل ربوع الوطن حيث استعدت المرأة الجزائرية عيدها وانتشلت من بين أيدي نظام أفرغه من مضمونه وحوله إلى فلكلور سنوي لا طعم فيه. ومما زاد من مصداقية مطالب النساء لدى قطاع واسع من الجزائريين وعلى الخصوص الحراكين هو عدم خروجهن ككفة ذات مطالب خاصة وإنما كمواطنات متمسكات بإقامة نظام ديمقراطي ينعم فيه الجميع بالحرية ويشارك في نهضة جديدة تعيد إلى الحركة النسوية الجزائرية حيويتها. حافظت الجزائريات المتظاهرات على سلمية التمرد فكثيرا ما وقفن عازلا بين متظاهرين شبان غاضبين وبين رجال الشرطة ومنعن احتكاكات حاول النظام من ورائها ضرب سلمية المظاهرات لتبرير استعمال العنف لتفريق الجموع المقاومة.

وما زادهن قوة وتشجيعا نزول مجموعة من المجاهدات من بينهن أيقونة الثورة الجزائرية جميلة بوحيرد للتظاهر معهن في الشارع وقد أطلق عليهن اسم "جميلات الحراك" نسبة إليها.

ولم يتردد النظام في اعتقال الناشطات والحكم عليهن بعقوبة السجن، لكن ذلك لم يثن من عزمهن على مواصلة النضال حتى الإطاحة به والتحرر بصفة نهائية من المخيال الذي سجنها فيه النظام السياسي البطريركي.

يقول العنابي إن من لم يتزوج عنابية عاش طول حياته أعزب، وكذلك الوهراني عن الوهرانية والعاصمي عن العاصمية وهكذا.. الم يكن الوقت للقول إن من لم يتزوج حراكية عاش طول حياته أعزب؟

وما زادهن قوة وتشجيعا نزول مجموعة من المجاهدات من بينهن أيقونة الثورة الجزائرية جميلة بوحيرد للتظاهر معهن في الشارع وقد أطلق عليهن اسم "جميلات الحراك" نسبة إليها.

ولم يتردد النظام في اعتقال الناشطات والحكم عليهن بعقوبة السجن، لكن ذلك لم يثن من عزمهن على مواصلة النضال حتى الإطاحة به والتحرر بصفة نهائية من المخيال الذي سجنها فيه النظام السياسي البطريركي.

يقول العنابي إن من لم يتزوج عنابية عاش طول حياته أعزب، وكذلك الوهراني عن الوهرانية والعاصمي عن العاصمية وهكذا.. الم يكن الوقت للقول إن من لم يتزوج حراكية عاش طول حياته أعزب؟



حصيد زنا
كاتب جزائري
مقيم في فرنسا

لم تبق الجزائريات مكتوفات الأيدي بل تجندن في ثورة الابتسامه للمطالبة بحقوقهن وضد كل أشكال العنف المسلط عليهن وطالبن كما كن يفعلن منذ 36 سنة بإلغاء قانون الأسرة المفروض عليهن سنة 1984 من طرف برلمان جبهة التحرير وذلك قبل اكتساح الإسلاميين للمشهد في الجزائر. هذا القانون الأصولي الظالم للثورة المستمد راسا مما يسمي شريعة إسلامية كان هدية من النظام للإسلام السياسي الصاعد في محاولة يائسة لإسكاته ومنذ ذلك الحين غدت النساء الجزائريات في نظر القانون قاصرات من المهدي إلى اللحد، غير متساويات في الحقوق مع الرجال.

غدت الجزائريات في نظر قانون الاسرة المفروض عليهن قاصرات ، غير متساويات في الحقوق مع الرجال

ولم تخرج المرأة الجزائرية للزينة في مشاركتها الواسعة والدائمة في المسيرات والاعتصامات الاحتجاجية منذ البداية وطيلة سنة كاملة وحتى آخر جمعة وآخر ثلاثاء، بل لإبرائها ووعيها بأن هذا النظام حليف للإسلاميين ومستعد لتطبيق كل برامجهم بشرط أن يحتفظ بالحكم وريعه، فالنساء هن أكثر تضجرا مع بقاء هذا النظام لأنه متحالف مع القطاعات الأكثر تخلفا والتي تعتبر دونية المرأة جزءا من الدين. وكان حضور النساء محجبات وغير محجبات، ورفعهن للألوان الوطنية ردا على هذا التحالف الذي يريد تآبيد الاستبداد في الجزائر. نساء من مختلف الأعمار والمهن والفئات

ولم تخرج المرأة الجزائرية للزينة في مشاركتها الواسعة والدائمة في المسيرات والاعتصامات الاحتجاجية منذ البداية وطيلة سنة كاملة وحتى آخر جمعة وآخر ثلاثاء، بل لإبرائها ووعيها بأن هذا النظام حليف للإسلاميين ومستعد لتطبيق كل برامجهم بشرط أن يحتفظ بالحكم وريعه، فالنساء هن أكثر تضجرا مع بقاء هذا النظام لأنه متحالف مع القطاعات الأكثر تخلفا والتي تعتبر دونية المرأة جزءا من الدين. وكان حضور النساء محجبات وغير محجبات، ورفعهن للألوان الوطنية ردا على هذا التحالف الذي يريد تآبيد الاستبداد في الجزائر. نساء من مختلف الأعمار والمهن والفئات



إشراك المرأة في الحياة النشيطة

تعزير مساهمة المرأة التونسية في الدورة الاقتصادية

وتقوم الوزارة بتمويل الجزء الأكبر من المشروع (70 في المئة من قيمة المشروع)، فيما يساهم البنك التونسي للتضامن في التمويل بـ 30 في المئة. وشملت المشاريع العديد من القطاعات، من بينها الخدمات والطباعة، وأيضا قطاع المقاولات والصناعات المهن الحرة مثل الصناعات التقليدية، ومخابر التحاليل الطبية، والطب والمحاماة وتصنيع الحليب ومشتقاته، والتعليم الخاص، وبيع الملابس، وتدوير البلاستيك، والطباعة، وأيضا قطاع المقاولات والصناعات الغذائية إضافة إلى تمويل عدة مشاريع فلاحية مثل تهيئة البيوت المكيفة، وتربية الدواجن، وتربية الأبقار.

ويقوم برنامج "رائدة" بالأساس على مرافقة صاحبات الأفكار في دراسة المشروع، وتكوينهن إلى جانب وضع خط تمويل عن طريق توفير قروض بشروط ميسرة لتمويل مشاريع متناهية الصغر ومشاريع صغرى ومتوسطة.

الخدمات والصناعة كالتقش الرقمي على الحجارة والنسيج والمساندة المدرسية. وحرصا من وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن على تشريك المرأة في تطوير الاقتصاد وتحسين مؤشراتته تمكن برنامج "رائدة" من تمويل عدة مشاريع في مجالات مختلفة وبمختلف ولايات (محافظات) الجمهورية.

كما مكن برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" الذي تنفذه الوزارة بالتعاون مع البنك التونسي للتضامن في مختلف ولايات الجمهورية. وقد مكن هذا البرنامج إلى حد الآن من إحداث أكثر من 4400 مشروع نسائي في عدة قطاعات بكلفة قدرت بـ 37 مليون دينار.

وتتم بحفاظة المنستير تمويل 76 مشروعاً، ضمن برنامج "رائدة" باعتماد قدره 1 مليون و40 ألف دينار، وهو تمويل مشترك بين وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والبنك التونسي للتضامن.

في تقدم إنجاز برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" الذي تنفذه الوزارة بالتعاون مع البنك التونسي للتضامن في مختلف ولايات الجمهورية. وقد مكن هذا البرنامج إلى حد الآن من إحداث أكثر من 4400 مشروع نسائي في عدة قطاعات بكلفة قدرت بـ 37 مليون دينار.

وتتم بحفاظة المنستير تمويل 76 مشروعاً، ضمن برنامج "رائدة" باعتماد قدره 1 مليون و40 ألف دينار، وهو تمويل مشترك بين وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والبنك التونسي للتضامن.

ويوفر كل مشروع 4 مواطنين شغل كمعدل، وتتعلق هذه المشاريع بقطاعات

تونس - يتنزل برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة" في إطار الجهود المبذولة للتقليل من نسب البطالة لدى حاملي الشهادات العليا ويستهدف الرغبات في بعث مشاريع صغرى ومتوسطة بغاية تعزير مساهمتهم في الدورة الاقتصادية. وقد وضع البرنامج هدف بلوغ 8 آلاف مشروع بنهاية العام 2000.

ويرمي هذا البرنامج أساسا إلى الرفع من نسبة مشاركة المرأة في الحياة النشيطة وتعزير روح المبادرة لدى المرأة وتطوير مهاراتها، والترقيع من مساهمتها في مجال الاستثمار وريادة الأعمال، إلى جانب تدعيم إحداث مشاريع التجديد.

وكان هذا الهدف محور لقاء جمع أسماء السحيري وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، الخميس، بمحمد كعبيش المدير العام للبنك التونسي للتضامن.